الحرب الحاضرة وأثرها
فى حالة البلاد الاقتصادية

لحضرة صاحب السعادة الدكتور حافظ عفيفى باشا

"فى مساء ٢٥ سبتمبر الماضى ألقى حضرة صاحب السعادة الدكتور حافظ عفيفى باشا بدعوة من وزارة الشئون الاجتماعية هذه المحاضرة النفيسة التى ننشرها شاكرين لسعادته كريم تفضله بمعاونة هذه الوزارة على تأدية رسالتها الاجتماعية" المحرر

مضى عام والحرب الاوربية لا تزال دائرة الرحى، ولا يزال الذين أشعلوها ونفخوا فيها، والذين لم يسعوا لها ولم يريدوها يكتوون بنارها على السواء، ولا يزال مستقبل الحضارة والمدنية والإنسانية كلها فى كف القدر .

والحرب أداة شرور وطغيان، وآلة ويلات وآثام، وهى بجانب ذلك مصدر من مصادر الدروس والعبر .

ولقد كانت لمصر دروس وعبر فى الحرب العظمى الماضية، غير أن دروس الحرب القائمة أقوى أو أعمق ، بل ربما كانت أكبر فائدة وأكثر نفعا ، لو عرفت مصر كيف تنتهز الفرصة وكيف تستفيد ، وكيف ترسم للمستقبل الخط المستقيم فى الاتجاه السليم .

ولنحصر ملاحظاتنا الآن فى آثار الحرب على مصر من الوجهة الاقتصادية وحدها فقد عرفنا من الحرب الماضية بطريقة ملموسة معنى أهمية الصناعة وأثرها فى تحسين حالة البلاد القومية والاقتصادية، ولذلك بدأت مصر تتجه إلى الصناعة أثناء الحرب وبعدها، حتى قامت فعلا بعض الصناعات التى أفادت البلاد افادة عظيمة ظهر أثرها بجلاء فى هذه الأيام .

وفى الحرب الحاضرة نحس أيضا إحساسا شديدا بفائدة الصناعات القائمة هنا وهناك، فهى تسد نقصا ، وتشد أزرا ، وتزيد فى الرخاء العام، على أن هناك صناعات أخرى أساسية ، أى أن خاماتها الأولية متوفرة فى البلاد يجب أن نعد لها العدة من الآن وأن نتخين أول فرصة لتحقيقها، فإن ظروف الحال تدعو إلى ضرورة الموازنة بين الانتاج الزراعى والإنتاج الصناعى، حتى تستكمل البلاد استثمار جميع منابع ثروتها، وتستغل مجهود جميع الأيدى العاملة فيها، وحتى تفتح الطريق أمام المتعلمين للحصول على عمل يستطيعون فيه الافادة والاستفادة بما تعلموا .

لقد ترتب على قيام الحرب الحاضرة أن الحكومة المصرية ، وكثيرا من الأفراد والجماعات ، قرروا وقف كثير من أعمال الإنشاء والتعمير التى يحتاج تنفيذها إلى شراء بعض أدواتها من الخارج .

فأعمال البناء مثلا قد وقفت كلها تقريبا ، وصناعة البناء تتصل بها صناعات كثيرة ، فهى تشمل صناعات الأسمنت والجبس والمصيص والجير والطوب والنجارة والحدادة والسباكة ، كما تشمل صناعات الأعمال الصحية والخزف والقيشانى وغير ذلك .

وبالطبع كان وقف حركة البناء بالغ الضرر وعطلة لا خير فيها ، إن لم تكن مليئة بالشر والمفسدة لأكثر من مائتين وخمسين ألفا من الموظفين والعمال كانوا يشتغلون فى كل هذه الصناعات . ووقفت كل هذه الصناعات ، وتعطل هؤلاء الموظفون والعمال بالرغم من أن مصر تنتج أكثر مواد البناء ، ولا تستورد من الخارج إلا أسياخ الأسمنت المسلح وكل الحديد والأخشاب والأدوات الصحية .

وقد كان من السهل فى بلادنا انتاج أسياخ الأسمنت المسلح وجميع المنتجات الحديدية ، ما دامت مادة الحديد الأصلية موجودة فى مصر بكميات وافرة ، وثبت فى الوقت ذاته أن أنواعه جيدة . كذلك كان فى الامكان منذ زمان طويل زرع الأشجار الخشبية بكميات وفيرة على ضفتى النيل من اسوان إلى دمياط وإلى رشيد ، وعلى جانبى جميع الترع الكبيرة والطرق الزراعية ، وكان مستطاعا زرع هذه الغابات فى مناطق واسعة من أراضى شمال الدلتا وفى أطراف جميع مديريات القطر تقريبا .

ولو كنا فكرنا فى هذا وذاك — وقد كان لدينا متسع من الوقت للتفكير — لما وقفت الآن ولأمد لا نعرف مداه مشاريع الإصلاح والتعمير فى مصر ، ولما تعطلت مئات الآلاف من الأيدى المصرية عن العمل .

ولقد بلغت قيمة الأعمال التى وقفتها الحكومة وحدها هذا العام ما لا يقل عن أربعة ملايين ونصف من الجنيهات ، وهو مبلغ كبير لا يستهان به كان يدور فى تحريك هذه الصناعات وغيرها ، ويدر الرزق على مئات الآلاف من أهل البلاد .

وليس هنا مجال المناقشة فيما إذا كانت الحكومة قد أحسنت أو لم تحسن بوقف هذه الأعمال ، فللحكومة بالطبع أعذارها ومبرراتها لهذا التصرف ، كما أن للمعترضين عليه أيضا أسبابا وجيهة ، ولكن الواقع الملموس أن هذه الأعمال قد وقفت بالفعل ووقفت معها حركة التعمير فى جميع مدن القطر تقريبا .

على أن وقف كثير من الأعمال لأى سبب من الأسباب التى تدعو إليها الحرب عادة لا يعنى أن الحرب تدعو حتما إلى الركود التام فى سائر الأعمال والصناعات ، فقد شاهدنا أن الحرب مع كل شرورها تعتبر دائما فرصة لزيادة الإنتاج الصناعى وتحسينه وتنويعه فى جميع البلاد المتحاربة وغير المتحاربة . وليس من الصعب أن ندرك الآن مثلا أن الإنتاج الصناعى قد زاد فى انجلترا وفى أمريكا وفى بلاد كثيرة أخرى إلى أكثر من ضعفه أيام السلم .

وليس من الصعب أيضا أن ندرك أن جميع الصناعات الحربية تتقدم بسرعة وتزداد اتقانا يوما بعد يوم . وليست الصناعات الحربية وحدها هى التى تزيد كمية وتحسن أنواعا ، بل إن جميع الصناعات الأخرى تسير معها فى التقدم والتحسن جنبا إلى جنب . ذلك بأن جميع الصناعات فى الواقع قد أصبحت صناعات حربية . فقد كنا نعلم قبل الآن أن صناعة المدافع والبنادق هى وحدها الصناعات الحربية . أما الآن فقد صارت الصناعات الكيماوية وصناعات النقل ، وصناعات الغزل والنسج ، وصناعات حفظ الأغذية والفواكه بل الصناعات الزراعية بأكملها — صارت كلها صناعات حربية . ذلك بأن كل ما تنتجه من حاجة الأكل أو اللبس أو الانتقال قد أصبح اليوم من ضرورات الحرب الحديثة ، ولذلك وجب علينا أن نفكر فى هذا الظرف فيما يجب أن نعمله الآن وبعد الآن فى هذا السبيل ، لكى تساير مصر البلاد الأخرى فى استعدادها الصناعى .

ويمكن اعتبار فرصة التخلص من محصول القطن ووجود أثمانه بين أيدينا هذا العام فرصة سانحة للتحدث بايجاز فى هذا الموضوع .

لقد تمكنت مصر بفضل تبادل الثقة والتعاون بينها وبين حليفتها بريطانيا العظمى من بيع محصول قطنها اليها ، كما هو معلوم ، صفقة واحدة وبثمن محدد . وأزيح بذلك عن كاهل البلاد عبء ثقيل كان يخشى فى الظروف الحاضرة أن يظل كابوسا جاثما يشل فيها كل حركة ويعطل كل عمل ، ويسبب اضطرابا شديدا فى حياة البلاد الاقتصادية إذ القطن فى مصر مقياس النشاط أو الفتور ، والرواج أو الركود ، واليسر أو العسر ، كما هو معلوم ومعروف ، وبالطبع سيترتب على التخلص من هذا الحمل الباهظ أن سيدخل إلى أيدينا من الخارج نحو ثلاثين مليونا من الجنيهات . فأى الطرق أصح استغلالا لهذا المبلغ الضخم . وأى السبل أعودها بالخير على البلاد وأهلها .

من المعلوم أن جزءا كبيرا من ثمن القطن كان ينفقه المصريون الموسرون وغيرهم كل عام فى المصايف الأوربية . وبالطبع كان مقدار ذلك يضيع فيما لا جدوى من ورائه لبلادهم .

والآن ومصائب الحرب يقذفها الشيطان فى كل مكان ، يمكننا أن نستخلص من بين هذه المصائب فائدة كبيرة . فإن كل شر ليس شرا خالصا ، وإنما قد يحمل أحيانا بعض الخير فى طياته. ذلك بأن اخواننا المصريين الذين تعودوا قضاء أغلب شهور الصيف على شواطئ البلاد الأوربية وعلى قمم جبالها قد قعدت بهم الحرب هذا العام عن السفر إلى الخارج . ونتج من وراء هذا القعود أن ما كانوا ينفقونه خارج البلاد سيبقى هذا العام داخل البلاد . وهو يقدر بنحو خمسة ملايين من الجنيهات تقريبا .

إذاً سيتوفر للبلد وفى داخلها كل ثمن المحصول . فماذا يمكن أن يتجه إليه تفكيرنا فى مسألة الاستفادة من هذا المبلغ الكبير لمصلحة البلاد .

أما الاحتفاظ بهذه المبالغ واعتقالها فى الخزائن والصناديق فسياسة لا غناء فيها لأحد . وهو فى رأيي ضرب من الجهل والعبث ولقد مضى العهد الذى كان يعد فيه اتباع مثل هذه السياسة دليلا على التعقل والحكمة . وأصبح كنز المال وحبسه ، كالشلل ، يصيب عضب الحياة بلا دلة ولا سبب . وإنما جعل المال ليدور ويتحرك فى النافع المفيد. وله فى كل حركة بركة ، وله فى كل دورة ربح جديد .

وأما إنفاقها فى غير طائل ، فهو فى رأيي أيضا نوع من أنواع الغفلة وسوء التقدير. وإنما الأحجى أن نتبع سياسة الانفاق فيما يجدى ويفيد. فلننظر الآن فيما إذا يمكن أن يكون هذا الانفاق؟

* * *

إن الكثيرين من المصريين أصحاب الأملاك مدينون للبنوك العقارية وللبنوك الأخرى. ومن المفيد جدا أن ينتهى هؤلاء من سداد أكبر جزء ممكن من تلك الديون بمجرد أن يبيعوا أقطانهم. ففى ذلك تخفيف لعبء الدين وتكاليفه ، وبذلك يستطيعون أن ينظموا ميزانيتهم على أساس من الطمأنينة وعدم الارتباك ، ويستطيعون أيضا أن ينفقوا على أراضيهم الانفاق الواجب ليأخذوا منها أقصى ما ينبغى غلة ونتيجة .

كما أن سدادهم الآن للتأخر من أقساط ديونهم يسمح لهم — إذا أعوزهم المال لضرورة أو مصلحة — أن يطرقوا أبواب هذه البنوك متى أرادوا . إذ ليس من الصعب على أحد أن يحصل من المصارف على ما يحتاج إليه إذا عرف عنه أنه حريص على الوفاء بتعهداته والتزاماته .

كذلك يستحسن بل يجب أن نستثمر بعض أموالنا من ثمن القطن فى أسهم الشركات الصناعية الموجودة فى مصر الآن، والتى ثبت نجاحها بوضوح لا ابتغاء جنى الربح وكفى، بل لتمصير هذه الشركات رويدا رويدا .

فماذا يمنع المصريين مثلا من شراء أسهم شركات المياه والكهرباء والترام وغيرها من الشركات التى تتداول كثرة أسهمها أيد غير مصرية . ؟

إن تمصير الشركات الأجنبية ليس هو مجرد إحلال بعض المصريين فى مجالس إدارة تلك الشركات ، ولا الاكتفاء من وظائفها بنسبة معينة لهم بل إن هذا التمصير لا يتحقق بطريقة حاسمة إلا بإقبال المصريين على شراء أسهم هذه الشركات المتداولة فى الأسواق . وهذه هى الطريقة العملية الوحيدة لتحويل هـذه الشركات تدريجيا إلى شركات مصرية صميمة . إذ هى تساعد فى نهاية الأمر على إيجاد أكثريات مصرية فى الجمعيات العمومية لهذه الشركات.

وهذه الجمعيات — كما هو معروف — هى السلطات العليا التى تهيمن على إدارة تلك الشركات وتوجه سياستها وتحقق أغراضها لخير المساهمين وخير البلاد . ولعل هـذه الوسيلة أجدى علينا نحن المصريين من إهمالنا يتابيع ثروتنا الأهلية وتركها لغير أهل البلاد يجاهدون فى سبيلها ويستمتعون بخيراتها فإذا ضاقت بنا السبل أخذنا نندب حظنا لحرماننا من خيرات بلادنا .

لقد ظل المصريون دهرا طويلا لسوء الحظ لا يفكرون فى استثمار مدخراتهم الا فى الأراضى الزراعية . وهذا مبدأ ضار بالاستثمار ذاته ، واستثمار بجميع الأصول الاقتصادية . فإن نتيجة التهافت على اقتناء مثل هـذه الأراضى وحدها يرفع ثمنها إلى حد لا يتناسب مع غلتها ، دون أن تستفيد البلاد شيئا من وراء انتقال الملكية بين مصرى ومصرى .

هذا من ناحية الاستثمار فى الشركات الحية الموجودة فعلا .

وهناك نواح أخرى مهيأة للاستثمار . فقد أثبتت الحرب ، مع تقدم الصناعة الموجودة فى البلاد ، أن هناك صناعات زراعية أساسية تفتقر إليها بلادنا أشد الافتقار . وثبت فعلا من نتائج الحرب ومن صعوبة الملاحة وارتفاع أجورها وأجور التأمين البحرى ضد أخطار الحرب أن مصر مهددة بنقص فى مجهودها وإنتاجها الزراعى بسبب شدة حاجتها إلى السماد الكيماوى وصعوبة الحصول عليه بعد إعلان هذه الحرب بأى ثمن .

ومع أنه لم يمض على إعلان الحرب أكثر من سنة، ولا يعلم إلا الله متى تنتهى، فإن قيمة الطن من الأسمدة الكيماوية قد ارتفعت إلى الضعف بل زادت على ذلك. وهذه الحالة تجعل مستقبل البلاد الزراعى والاقتصادى محفوفا بخطر شديد يجب أن نتفاداه وأن نبدأ من الآن فى الاستعداد لإنشاء صناعة الأسمدة الكيماوية بمختلف أنواعها .

كذلك كان من جراء إهمالنا الاهتمام بزراعة وصناعة الجوت فى الوقت المناسب أن أصيب الإنتاج الزراعى بخسارة كبيرة . فإن مصر تدفع فى الوقت الحاضر أضعاف ما كانت تدفعه قبل الحرب للحصول على حاجتها من الجوت المصنوع بكافة أنواعه .

ولو كانت مصر قد استعدت قبل الحرب أيضا لإنشاء وتنظيم صناعة الألبان ومنتجاتها وهى من أخص الصناعات الزراعية — ومصر بلاد زراعية وستبقى كذلك ما بقى فيها النيل السعيد — نقول لو أن مصر كانت قد استعدت لذلك قبل الآن لدرت عليها هذه الصناعة أرباحا جزيلة، فضلا عما كانت تدعو إليه من ضرورة العناية بتربية المواشى والاستفادة من وراء ذلك بالسماد البلدى الذى كانت تستطيع أن تستعيض به عن الكيات الكبيرة التى تستهلكها من الأسمدة الصناعية .

وهناك أيضا صناعات زراعية هامة ومفيدة لو فكرنا الآن فى تنظيمها وإقامتها على أساس قوى متين لكانت هى الأخرى مجالا فنيا للاستغلال والاستثمار. ونقصد بهذه الصناعات، صناعة حفظ الفواكه ومنتجاتها وصناعة حفظ الخضر على اختلاف أنواعها ، وصناعة المواد الطبية من الأعشاب النباتية المصرية — كل هذه الصناعات ضرورية ونافعة جدا لو تألفت لها ولأمثالها من الآن الجماعات المالية والعلمية المصرية لاستكمال ما سبق من بحثها ودراستها والاستعداد لإنشائها بمجرد أن تلوح الفرصة الملائمة ، حتى إذا جاء دور التمويل وجب على جميع من يستطيعون ادخار شىء من ثمن أقطانهم هذا العام أن يتقدموا للمساهمة به فى إنشاء هذه الصناعات لمصلحتهم المادية والأدبية ولمصلحة الوطن وأبنائه أجمعين .

وصفوة القول أنه يجب أن نمعن النظر كثيرا ونتدبر كثيرا فى وجوه صرف وإنفاق ثمن القطن . ومن الصواب الأكل أن نسدد ببعضه أكثر ما نستطيع من ديوننا، ونستثمر بعضه فى الشركات الصناعية الحية القائمة ونقتصد بعضه الآخر استعدادا للمساهمة فى الشركات التى بينا ضرورة وجودها والتى يجب التمهيد من الآن لتكوينها بمجرد أن تواتى الفرصة المناسبة .

والله نسأل أن يوفقنا لما فيه خير البلاد .

حافظ عفيفى